



م. أحمد الجسار وم. محمد بو شهري



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم وحمود الحمدان وفیصل الكندري وفیصل الشايح ومحمد الجبري وعبدالله العيوف خلال اجتماع اللجنة المالية أمس

الجسار: أرقامنا النهائية بخصوص شرائح الكهرباء بعد أسبوعين

الاجتماعات المقبلة ستكون هناك أرقام تفصيلية. وحول التصورات التي ستقدمها اللجنة المالية خلال اجتماعها مع صاحب السمو الأمير اليوم قال الجبري: لا نعلم ما هي التصورات التي سيتم طرحها خلال الاجتماع، ونحن على استعداد لسماح التوجيهات من سموه.

وأوضح أن اللجنة لديها تصورات لتعديل الشرائح التي تقدمت بها الحكومة بهذه المبالغ، ولكن قبل ذلك يجب أن نعرف نسب الاستخدام في الاستهلاك، بين أنواع السكن والاستخدام، مشدداً على ضرورة دعم المنتجين وأصحاب الصناعات المعنية. وبين أن لدى اللجنة المالية أكثر من اجتماع قبل موعد الجلسة المقبلة بتاريخ 15 مارس الجاري التي سيكون فيها تصور واضح من قبل اللجنة.

ما زالت قائمة، متمنياً حسمه خلال الاجتماعات المقبلة لتحقيق الترشيد المنشود الذي لا يؤثر على المواطن، وفي الوقت نفسه توجد ثقافة جديدة للترشيد. وذكر الجبري أن الحكومة لديها تصور لزيادة شرائح الكهرباء بنسب معينة، ونحن نسعى لخفض هذه النسبة إلى الحد الذي لا يؤثر على المواطن البسيط.

وقال الجبري: هناك دعوات كبيرة تقدر بالمليارات تقدم إلى المواطن، ووفقاً للسياسة الحكومية المقبلة سيتم تخفيض هذه الدعوات بنسب معينة، ولا أود أن نذكر أرقاماً معينة حتى لا تكون ملزماً بها، مؤكداً أن العنوان الأبرز في عملية تخفيض الدعوات سيكون عدم المساس بالمواطنين من أصحاب الدخل المحدود والتأكد من عدم وقوع الضرر عليهم، وخلال

أسس وستعقد اجتماعات أخرى لتقريب وجهات النظر وتحديد آلية للترشيد لا تؤثر على أصحاب الدخل المحدود والمتوسطة. وقال الجبري في تصريح للصحافيين: إن الحكومة قدمت أمس أرقاماً معينة بخصوص الشرائح وبدورهم طرح النواب وجهة نظرهم خصوصاً حين استشعروا بأن هذه الأرقام تؤثر على أصحاب الدخل المحدود والمتوسط، مؤكداً أن وجهات النظر المتباينة مع الحكومة

على الحد الطبيعي لاستهلاك الكهرباء والماء تكون له تسعيرة أخرى. وأكد الجسار أن الحكومة تملك خطة إصلاح اقتصادي شاملة أحداها شرائح الكهرباء والماء الجديدة، وأن جميع خططنا لن نتمس ذوي الدخل المحدود الذين يرشدون استهلاكاتهم. من جانبه، أوضح مقر اللجنة المالية النائب محمد الجبري أن التباين الحكومي - النيابي بخصوص شرائح الكهرباء لم يحسم في اجتماع

ونسعى حكومة إلى التوافق مع نواب الأمة حول التسعيرة الجديدة للكهرباء والماء، مشيراً إلى أن الحكومة ستقدم الأرقام النهائية حول شرائح الكهرباء إلى مجلس الأمة في الجلسة المقبلة بعد أسبوعين. وأضاف قائلاً: نسعى إلى تقديم مشروع متكامل بعيداً عن الضرر بالمواطن وننتقل إلى خطة تتعلق بترشيد الاستهلاك بحيث أن المواطن الذي يرشد استهلاكه سيكون ضمن التسعيرة القديمة، وسيكون مرشداً والذي يزيد

تتمثل في السكن الخاص والتجاري والاستثماري والصناعي، مشيراً إلى أننا لا نهدف كحكومة إلى جمع المال من المواطن إنما لترشيد الاستهلاك. وأضاف قائلاً: نسعى إلى تقديم مشروع متكامل بعيداً عن الضرر بالمواطن وننتقل إلى خطة تتعلق بترشيد الاستهلاك بحيث أن المواطن الذي يرشد استهلاكه سيكون ضمن التسعيرة القديمة، ويتعلق بجميع الشرائح التي

الجبري: التباين الحكومي - النيابي بخصوص شرائح الكهرباء لم يحسم بعد



كشف وزير الكهرباء والماء م. أحمد الجسار أن الحكومة تهدف من خلال الإصلاحات الاقتصادية التي تدرسها حالياً إلى تطبيق سياسة الترشيد في استهلاك المواطن والدعم وليس الجباية من المواطنين والمساس بدخولهم في أي حال من الأحوال.

وقال الجسار في تصريح صحافي عقب اجتماع اللجنة المالية أمس أن وزارة الكهرباء الماء قدمت تصورها إلى اللجنة المالية والاقتصادية البرلمانية

«الميزانيات»: مؤسسة التأمينات أبدت تعاوناً وجدية في تسوية ملاحظات ديوان المحاسبة

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان عبدالصمد أن اللجنة اجتمعت لمناقشة ميزانية المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية للسنة المالية 2016/2017 وتبين لها ما يلي:

أوضح ديوان المحاسبة أن المؤسسة أبدت تعاوناً وجدية

في تسوية العديد من ملاحظاتها خلافاً للسنوات السابقة إلا الملاحظات الاستثمارية ما زالت بحاجة إلى مزيد من الإجراءات للعمل على تسويتها نظراً لطبيعتها الخاصة المرتبطة بالمعطيات الاقتصادية وبيئت اللجنة أنه لا بد من رفع كفاءة إدارة التدقيق الداخلي بالمؤسسة لتساهم في الحد من الأخطاء المالية والإدارية خاصة أن ديوان المحاسبة لا يرى تناسباً بين عدد الموظفين فيها مع حجم العمل ولا تتم تغطية الجوانب الاستثمارية في تقاريرها رغم أن المؤسسة تدير استثمارات بمليارات الدنانير.

وأفاد ديوان المحاسبة بأن المؤسسة تجاوزت مصروفاتها المعتمدة للسنة المالية 2015/2014 بنحو 7 ملايين دينار نتيجة لارتفاع مصروفات الاستثمار مما تطلب تغطيتها من إيرادات المؤسسة بعدما تم استنفاد كل الوفورات في بنود الميزانية، وتلك المعالجة المحاسبية لا تتفق مع مواد الدستور. وبيئت اللجنة أنها سبق وأن تحفظت ونهت على الارتفاع المتنامي في المصروفات الاستثمارية سنوياً وأنها غير متناسبة مع العوائد الاستثمارية المحققة ووصلت تقديراتها في ميزانية السنة المالية الجديدة إلى ما يقارب 40 مليون دينار بعدما كانت لا تتجاوز 16 مليون دينار قبل 4 سنوات، ودعت مراراً إلى تغيير الأسس المتبعة في تقدير المصروفات الاستثمارية لتكون على أسس مهنية بدلاً من الطرق التقليدية الحالية القائمة على متوسطات الصرف الفعلي للسنوات السابقة.

وأشارت اللجنة أنها سبق وأن نهت أن الميزانية المقترحة للسنة الجديدة لم تحط بكافة الالتزامات المالية المحتملة ومن أبرزها نتائج فحص العجز الاكتواري الثاني عشر للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والمقدّر بـ 8,9 مليارات دينار، حيث تم تأجيل دفعه للسنة الثانية على التوالي نظراً للوضع الاقتصادي المقلق الذي تشهده الميزانية العامة للدولة في ظل انخفاض أسعار البترول على أمل تحسّن الظروف الاقتصادية، علماً أن تأجيل سداه قد يزيد الفوائد المترتبة عليه.

وشددت اللجنة على ضرورة أن يكون لوزارة المالية دور في تحديد الآلية الصحيحة والدقيقة لتقييم العجز الاكتواري وألا يتم التعامل مع التقديرات التي تقررها المكاتب الاستشارية من قبل المؤسسة كأمم مسلم به كي لا تكون غطاء لأي خسائر استثمارية قد تدرج ضمن هذا العجز، علماً أن وزارة المالية قد أفادت في السنة المالية السابقة بأن لديها توجه بالتعاقد مع (خبير اكتواري) لتقييم النتائج التي تخلص إليها مؤسسة التأمينات الاجتماعية إلا أنه لا جديد في هذا الشأن مما يتطلب الإسراع في تنفيذ توصيات اللجنة، خاصة أن العجز المحتمل في الميزانية الدولة سيبلغ 12 مليار دينار. وشددت اللجنة على ضرورة شغل الشواغر الوظيفية والتي وصلت إلى 300 وظيفة شاغرة، مع أهمية تغيير لوائح قبول المتقدمين للعمل لديها، خاصة أنها من الجهات المرتغوة وظيفياً وتشهد توسعاً في افتتاح الفروع في مختلف المحافظات.

كما لاحظت اللجنة أن المؤسسة بحاجة إلى ضبط شؤون التوظيف فيها والعمل على تسويتها ضمن المتطلبات الرقابية، لاسيما أن هناك العديد من الملاحظات تشير إلى عدم التقيد بضوابط ديوان الخدمة المدنية في صرف المكافآت وتعيين موظف غير كويتي بوظيفية إشرافية!!



عدنان عبدالصمد

KILAW
كلية القانون الكويتية العالمية
Kuwait International Law School

إعلان عن وظائف شاغرة

تعلن كلية القانون الكويتية العالمية عن حاجتها لموظفين بدوام كامل للشواغر الآتية:

- 1- مهندس لإدارة المنشآت وصيانتها.
- 2- مشرف / مشرفة أبحاث وبرامج تدريبية.
- 3- موظف / موظفة قبول.
- 4- موظف / موظفة تسجيل.
- 5- فني كهربائي.

وذلك وفقاً للشروط التالية:

- 1- أن يكون حاصلًا على شهادة جامعية.
- 2- خبرة في نفس المجال.
- 3- استخدام الكمبيوتر بإتقان.
- 4- إجادة استخدام اللغتين العربية والإنجليزية.
- 5- إقامة قابلة للتحويل.

المستندات المطلوبة:

- 1- السيرة الذاتية (C.V).
- 2- صورة من المؤهل الدراسي.
- 3- صورة عن البطاقة المدنية.
- 4- صورة شخصية.

على الراغبين بالوظيفة إرسال صور عن المستندات المطلوبة بحد أقصى أسبوعين من تاريخ نشر الإعلان على العنوان الإلكتروني:

recruitment@kilaw.edu.kw

KILAW
كلية القانون الكويتية العالمية
Kuwait International Law School

إعلان عن وظائف شاغرة للكويتيين فقط

تعلن كلية القانون الكويتية العالمية عن حاجتها لموظفين بدوام كامل للشواغر الآتية:

- 1- مشرف / مشرفة أنشطة طلابية.
- 2- مشرف / مشرفة مسابقات طلابية (محلية وعالمية).
- 3- مشرف / مشرفة برامج التطوير الطلابي.
- 4- مشرف / مشرفة التوجيه والإرشاد.

وذلك وفقاً للشروط التالية:

- 1- أن يكون حاصلًا على شهادة جامعية.
- 2- خبرة في نفس المجال.
- 3- استخدام الكمبيوتر بإتقان.
- 4- إجادة استخدام اللغتين العربية والإنجليزية.

المستندات المطلوبة:

- 1- السيرة الذاتية (C.V).
- 2- صورة من المؤهل الدراسي.
- 3- صورة عن البطاقة المدنية.
- 4- صورة شخصية.

على الراغبين بالوظيفة إرسال صور عن المستندات المطلوبة بحد أقصى أسبوعين من تاريخ نشر الإعلان على العنوان الإلكتروني:

recruitment@kilaw.edu.kw

مشروع طالب العلم

خارج الكويت

معكم نرسكم ابتسامتهم



هيئة حكومية مستقلة
INDEPENDENT GOVT. AUTHORITY
دولة الكويت

« من علم علماً
فله أجر من عمل به، لا ينقص
من أجر العامل. »

حديث صحيح رواه ابن ماجه من حديث معاذ بن انس الجعفي

للزكاة بيت

مركز الاتصال
175
www.zakathouse.org.kw